الأمم المتحدة
A/CONF.227/16

Distr.: General
3 August 2015
Arabic
Original: English

المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

أديس أبابا، ١٣-١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

البند ١٠ من جدول الأعمال
اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر

رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

أتشرف باسم حكومتي بأن أحيل إليكم طيه الوثائق المرفقة، التي تحتوي على تحفظين قدمتهما إكوادور في الجلسة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية و١٧ إيضاحا لموقفها الوطني أفصحت عنها في الجلسة نفسها، راجياً إدراجها جميعاً في محاضر المؤتمر وإيرادها كاملةً في تقريره (انظر المرفق).

كما أرجو ممتناً التفضل بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

(توقيع) أوغستين فورنيل
الوزير
القائم بالأعمال بالنيابة

170815 070815 15-13132 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام للمؤتمر من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

موقف إكوادور فيما يتعلق بالوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية الذي عُقد في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥

لقد أرسى توافق آراء مونتيري ثلاث ركائز أساسية في إطار المساعي الرامية إلى تعبئة الموارد المالية لأغراض التنمية، وهذه الركائز هي: النمو، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. والتزامُنا اليوم التزامٌ ثابتٌ لم يتغير عما كان عليه منذ ١٣ عاما في مونتيري أو منذ ٧ أعوام في الدوحة، في حين أن المساعي الرامية لتعبئة الموارد من أجل التصدي للمشاكل التي تعرقل التنمية يعتريها قصورٌ شديد.

إن الهدف الرئيسي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠. وفي ضوء ذلك، يتعين على المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أن يهيئ المناخ اللازم لتعبئة الموارد من أجل بلوغ هذا الهدف.

ويتحتم على إكوادور أن تعترف بالجهود المبذولة لإنشاء محافل متعددة الأطراف مثل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ولكنها تلفت الانتباه أيضا إلى القيود التي تعتري عملية التفاوض المعقدة وغير المتكافئة التي تعتمد على قواعد تعاهدية ينبغي إعادة النظر فيها في إطار الأمم المتحدة نفسها.

وتكشف الوثيقة الختامية الاختلالَ الملحوظ في النص المعتمد الذي يرجح كفة البلدان التي يُطلق عليها اسم البلدان المتقدمة النمو على غيرها. وإننا نعرض فيما يلي تعليقاتنا على النقاط ذات الصلة من النص المذكور:

١ - تحفظان على الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

الفقرة ٣١

تحفظ إكوادور

قدمت إكوادور تحفظها القانوني على الفقرة ٢٢٥ من الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (٢٠١٢)، لتنافيها مع أحكام مواد عدة من مواد دستورنا ومن ثم نظامنا القانوني الداخلي. وقد ذكرنا في مناسبات سابقة أن أيّ تقييم أو رصد أو إبلاغ أو مراجعة للسياسات والتدابير الوطنية المتعلقة بالطاقة، بما في ذلك هياكلها المالية، يمس بسيادة إكوادور الوطنية وهي لذلك غير مقبولة.

كما أيّدت إكوادور وأعدت، من خلال مجموعة الـ ٧٧ والصين، نصوصا مقترحة تعكس الرغبة في الموازنة بين الرؤى المختلفة للدول والإعانات والتدابير التعويضية الأخرى التي تعتمدها الدول المتقدمة النمو وذلك بغية التوصل إلى توافق في الآراء. ولذلك نرى أن الفقرة المعروضة تخل بسيادتنا وتقوض السياسات المتبعة في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

ولهذا السبب، تعرب إكوادور عن عدم موافقتها على الفقرة ٣١ من الوثيقة الحالية وتقدم تحفظها على الفقرة المذكورة معتمدةً الحجج نفسها التي ساقتها عند تحفظها على الفقرة المتضمنة في إعلان الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الصادرة بعنوان ”المستقبل الذي نصبو إليه“.

الفقرة ١١٣

> ”واستنادا إلى رؤية توافق آراء مونتيري، نعقدُ العزم على تعزيز الاتساق والترابط بين السياسات المالية والاستثمارية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، وبين المؤسسات والبرامج البيئية، وعلى زيادة التعاون بين المؤسسات الدولية الرئيسية، مع احترام الولايات والهياكل التنظيمية.“

تحفظ إكوادور

ترى إكوادور أن الأمم المتحدة بوصفها محفلا للدول ينبغي أن تتناول وتتابع البيانات المدلى بها بشأن إصلاح الهيكل المالي الدولي، على نحو ما أكده توافق آراء مونتيري المعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في فقرتيه ٥٢ و ٥٣ اللتين أبرزتا ضرورة تحسين

تماسك وإدارة واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية. وأتى فيهما أيضا أن لا غنى عن إصلاح الهيكل المالي الدولي بصورة أكثر شفافية وبمشاركة فعالة من قِبل البلدان النامية. ومن الضروري كذلك التنويه بالوثيقة الختامية الصادرة في عام ٢٠٠٨ عن المؤتمر الدولي لمتابعة تمويل التنمية المعقود في الدوحة وبفقرتها ٧٩ التي يأتي فيها أن الأمم المتحدة ستعقد مؤتمرا بشأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية. وقد كرّس هذا المؤتمر الذي عُني بالأزمة فصلاً كاملاً من وثيقته الختامية لإصلاح النظام المالي الدولي، وهو التزام اعتمده النظام المتعدد الأطراف ولكن لم يجر تناوله بعد.

٢ - إيضاحات تتعلق بالوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

الفقرة ٣

إيضاح الموقف الوطني

كانت النتائج المحرزة في مجال مكافحة الفقر ثمرةَ قرارٍ سياسي بتعبئة الموارد المحلية من خلال السياسات العامة الوطنية، و لم يكن تحققها نتيجة للوفاء بالالتزامات العالمية التي سبق التعهد بها على الصعيد المتعدد الأطراف. ولا بد من النظر في الالتزامات والنتائج التي تمخض عنها مؤتمرا مونتيري والدوحة لتقييم مدى تحققها. ومن ناحية أخرى، دارت عجلة التطور العلمي والتكنولوجي، الذي كان أغلبه من نصيب البلدان المتقدمة النمو، دون أن تواكبها التزاماتٌ ملموسة بنقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

الفقرة ٥

”... ونعيد أيضا تأكيد جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية.“

إيضاح الموقف الوطني

ترى إكوادور أن الفقرة الأخيرة التي يعاد فيها تأكيد مبادئ مؤتمر ريو لعام ١٩٩٢ لا تعكس الظروف الراهنة وخطة التنمية الجديدة التي تناولها بالفعل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ إذ أن البلدان النامية تذكر في الفقرة ٢٤٦ من الوثيقة الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ أنها تقر بأهمية وجدوى وجود مجموعة من أهداف التنمية المستدامة تستند إلى جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وتراعي الظروف الوطنية والقدرات والأولويات المتنوعة. وبالنظر إلى أوجه التباين وعدم التكافؤ التي توجد على الصعيد الهيكلي بين البلدان والكتل المختلفة، ليس من الممكن التحدث عن المسؤوليات

في المجال البيئي فحسب، بل لا بد من التحدث عنها فيما يخص الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وينبغي بالتالي التأكيد مجددا على مبدأ ''المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته''.

الفقرة ٩

'' ... وسنحترم الحيّز السياساتي الخاص بكل بلد ودوره الريادي فيما يتعلق بتنفيذ سياسات القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، بما يتسق مع القواعد والالتزامات الدولية ذات الصلة.''

إيضاح الموقف الوطني

ينبغي أن يوجه الإطارُ المتعدد الأطراف تركيزه والمؤسساتُ العالمية دعمَها إلى تعزيز الجهود الوطنية حسب أهدافها الإنمائية الوطنية، لا إلى تقرير التدابير التي يتعين أن تتخذها الدول. فدستور إكوادور ينص على أنه من صلاحيات الدولة: ''التخطيط لتحقيق التنمية الوطنية والقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة وإعادة توزيع الموارد والثروة بصورة عادلة، بغية كفالة العيش الكريم[(١)]''.

الفقرة ١٠

'' ... في جميع البلدان، مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات والاحتياجات ومستويات التنمية في هذه البلدان واحترام سياساتها وأولوياتها الوطنية''.

إيضاح الموقف الوطني

لا ينبغي لعبارة '' ... مع مراعاة اختلاف الظروف والقدرات والاحتياجات ومستويات التنمية في هذه البلدان واحترام سياساتها وأولوياتها الوطنية'' أن تحل محل المبدأ العام المتمثل في ''المسؤوليات المشتركة والمتباينة في الوقت ذاته'' الذي يتعين أن تسترشد به الجهود المذكورة على نحو ما تشير إليه الوثيقة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه'' الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

(١) دستور إكوادور. المادة ٣: واجبات الدولة الأساسية. البند ٥. للاطلاع على الدستور، انظر: http://educacion.gob.ec/wp-content/uploaCs/downloads/2012/08/Constitucion.pdf.

الفقرة ١٤

إيضاح الموقف الوطني

ينبغي إبراز أهمية مصرف التنمية الإقليمي في بناء البنى التحتية.

الفقرة ١٩

إيضاح الموقف الوطني

نكرر مرة أخرى أن الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية لا ينبغي اعتبارها بديلا يحل محل وسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فأي نتائج تنبثق عن الوثيقة الختامية لمؤتمر أديس أبابا ينبغي أن تكون مكمّلة لوسائل تنفيذ الأهداف ذات الصلة. وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عمليةٌ منفصلة تماما عن عملية تمويل التنمية، فالأخيرة تتناول مبادئ تتصل بمسائل نُظُمية (إصلاح النظامين المالي والنقدي الدوليين وما إلى ذلك). والعمليتان (تمويل التنمية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥) تتطلبان التوصل لسبل للتآزر لكي تعزز إحداهما الأخرى دون النيل من طابعها وأهدافها المنشودة. وفي هذا السياق، ينبغي أن توضع لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وسائل التنفيذ الخاصة بها (الهدف ١٧) والمستمدة من أهداف التنمية المستدامة الستة عشر المتبقية، على أن تساهم عملية تمويل التنمية بعناصرها في تعبئة الموارد.

الفقرة ٢٠

”... يؤدي المجتمع المدني، ووسائط الإعلام المستقلة، وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية أدوارا مهمة أيضا.“

إيضاح الموقف الوطني

دور الدول فيما يتعلق باستخدام الموارد المحلية دور رئيسي. ومشاركة الأطراف الفاعلة المشار إليها في العبارة الأخيرة (”يؤدي المجتمع المدني ... وسائر الجهات الفاعلة غير الحكومية أدوارا مهمة أيضا“) ينبغي أن تكون مشاركة تكميلية. أما ”وسائط الإعلام المستقلة“ فليس لها أي دور في تعبئة الموارد المحلية.

الفقرة ٢٤

إيضاح الموقف الوطني

بما أن فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية كيانٌ يجمع بين جميع البلدان والمناطق، ينبغي أن تلتزم البلدان كافة بمكافحة التدفقات غير المشروعة من خلال إجراءات سياساتية عامة وألا تلقي بالمسؤولية على عاتق مؤسسات لا تنتمي إلى منظومة الأمم المتحدة.

الفقرة ٢٩

إيضاح الموقف الوطني

تؤكد إكوادور مجددا أهمية توافر محفل ذي طابع حكومي دولي في إطار الأمم المتحدة، يتناول بصورة واقعية وملائمة المسائل الضريبية. ولذلك فإننا نعتقد أن الفقرة بنصها الحالي لا تقدم حلاً فعالاً لمواجهة التحديات الراهنة وتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا. وبناء على ذلك، ترى إكوادور أن لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، بشكلها الحالي، تحتاج إلى ''تطوير'' (*upgrade*) يكفل ما يلي: إضفاء طابع حكومي دولي على لجنة الخبراء، وتوسيع عضويتها، ومراعاة التوازن الجغرافي في ترشيح الممثلين الذين تسميهم الدول نفسها دون الحاجة إلى الرجوع إلى الأمين العام مع الحفاظ على المستوى المطلوب من الخبرة الرفيعة، وتوفير القدر الكافي من الموارد لزيادة عدد اجتماعات لجنة الخبراء.

الفقرة ٣٤

> ''وسنعمل على تعزيز إدارة الديون وإنشاء أسواق السندات البلدية أو توطيدها، حسب الاقتضاء، من أجل مساعدة السلطات دون الوطنية في تمويل الاستثمارات اللازمة. وسنشجع أيضا الاقتراض من المؤسسات المالية ومصارف التنمية، مع تعزيز آليات التخفيف من حدة المخاطر، من قبيل الوكالة المتعددة الأطراف لضمان الاستثمار، وتدبير مخاطر تقلب أسعار العملة في الوقت نفسه.''

إيضاح الموقف الوطني

من الضروري تجنب تركيز المخاطر في المؤسسات العامة وحدها من خلال إصدار السندات البلدية، بل ينبغي توزيع تلك المخاطر على مستثمري القطاع الخاص أيضا عند توفير التمويل اللازم من خلال الحكومات دون الوطنية.

الفقرة ٣٦

”وقد كلفنا مؤتمر مونتيري بتهيئة مناخات استثمارية شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، تقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة، مع تأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية.“

إيضاح الموقف الوطني

تصدّق إكوادور على ما اتُفق عليه في مونتيري. ولكن ينبغي التنويه بأن عقود الاستثمار التي تُبرم في إطار النظام الدولي الراهن للاستثمار والتحكيم أفضت إلى نزوع المستثمرين إلى فرض مطالبهم على الحكومات، مما يعرقل أو يقيّد ممارستها صلاحياتها في مجال السياسات العامة.

الفقرة ٤٨

إيضاح الموقف الوطني

تؤيد إكوادور إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. غير أن تلك الشراكات ينبغي أن تنظمها اللوائح التنظيمية للدول وأن ترتهن بخطط التنمية وأهدافها وخطط الاستثمار الحكومي.

الفقرة ٦١

إيضاح الموقف الوطني

يقوم صندوق المناخ الأخضر بتعبئة موارده من خلال صندوق استئماني تابع للبنك الدولي في الوقت الراهن، أي أنه يستعين بآليات مصرفية متعددة الأطراف قائمة بالفعل. وهذه الموارد ينبغي تعبئتها عن طريق مؤسسات مالية إقليمية.

الفقرة ١٠٠

” ... علاوة على ذلك، نحيط علما بالمناقشات الجارية في الأمم المتحدة بشأن قضايا الديون“.

إيضاح الموقف الوطني

تلاحظ إكوادور آليات إعادة هيكلة الديون التي وضعتها مؤسسات مالية متعددة الأطراف. ولكنها ترى أن لا غنى عن أن تقوم منظومة الأمم المتحدة بوضع إطار لإعادة هيكلة الديون السيادية يمكن أن يلقى تأييد جميع الدول الأعضاء.

الفقرة ١٠٧

''وفي الوقت نفسه، نحن ندرك أهمية تعزيز شبكة الأمان المالية الدولية الدائمة''.

إيضاح الموقف الوطني

تؤكد إكوادور مجددا أن الجهود المبذولة يجب أن تنصب على تيسير إقامة شبكات أمان مالية إقليمية، هي التي ينبغي أن تحدد كيفية تشغيل شبكات الأمان المالية الدولية.

الفقرة ١١٠

إيضاح الموقف الوطني

تؤكد إكوادور مجدداً ضرورة وضع أطر تنظيمية تحكمُ عمل وكالات تقدير الجدارة الائتمانية على أن ترعاها الأمم المتحدة.

الفقرة ١٣٢

إيضاح الموقف الوطني

تؤكد إكوادور مجددا أن المتابعة المذكورة ينبغي أن تضطلع بها لجنةٌ خبراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، تعمل بصورة مستقلة وتكون لها آليات المتابعة الخاصة بها التي تمكنها من التوصل إلى استنتاجات وتوصيات بشأن عملية تمويل التنمية (مونتيري، والدوحة، وأديس أبابا، فضلا عن الجولات القادمة).